البيع أو الهبة، بغير مشاركة زوجها فى العقد بموافقة مكتوبة.

وحتى عام ١٩٤٢.. كان الزوج هو المتصرف فى أموال زوجته، ثم عُدِّلَ هذا، بأن تتصرف الزوجة فى أموالها، بعد أن تثبت أنها ليست أموالاً مشتركة بينها وبين زوجها.

على أننا ونحن نورد هذه الأمثلة، إنما نتحدث عن قليل من كثير.. فنحن فى هذا الكتاب ليس هدفنا مقارنة أوضاع المرأة فى الإسلام بأوضاعها فى دول العالم غير المسلمة، ولكننا نقول: إنه إذا كانت المرأة قد حصلت حديثاً فى أوربا وأمريكا على حقوق ومساواة. فإن الإسلام كان أول من أعطى المرأة حقوقها، وأعاد إليها كرامتها، وأعطاها الحرية فى أن ترفض أو تختار زوجها بحريتها، ولا يتم زواج الفتاة دون استئذانها وموافقتها وبشاهدين، ولها أن توكل والدها، ولها أن ترفض الزوج. ولها أن تخلعه إذا استحالت المعيشة.

إن المرأة فى الإسلام تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة، ولها حق التملك وحق التجارة، وقد كانت السيدة خديجة - رضى الله عنها - تعمل بالتجارة، وكان رسول الله ﷺ قبل زواجه منها يعمل فى تجارتها، ويرعى لها أموالها.